

Distr.  
GENERAL

A/53/531  
S/1998/983  
21 October 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن  
السنة الثالثة والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة الثالثة والخمسون  
البند ٦٢ من جدول الأعمال  
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وموجهة إلى  
الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إليكم من سعادة السيد  
إيتوغ بلومير، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها، الذي يتضمن رسالة من سعادة السيد  
رؤوف دنكتاش، رئيس الجمهورية التركية لقبرص الشمالية بشأن الخطاب الذي أدلى به السيد غلافكوس  
كليريدس، زعيم القبارصة اليونانيين، بالدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨،  
وذلك بوصفهما من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فولكان فورال

السفير

والممثل الدائم

مرفق

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وموجهة الى  
الأمين العام من السيد إيتوغ بلومير

أتشرف بأن أرفق لكم طيه رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إليكم من سعادة السيد رؤوف دنكتاش، رئيس الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، بشأن الخطاب الذي أدلى به السيد غلافكوس كليريدس، زعيم القبارصة اليونانيين، بالدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيتوغ بلومير  
ممثل الجمهورية التركية  
لقبرص الشمالية

## تذييل

### رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وموجهة الى الأمين العام من السيد رؤوف ر. دنكتاش

أتشرف بالإشارة الى البيان الذي أدلى به السيد غلافكوس كليريدس، رئيس حكومة قبرص اليونانية، بصفته المزعومة "رئيس جمهورية قبرص"، في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

وفي غياب مشاركة من الجانب القبرصي التركي في الجمعية العامة، تناسى السيد كليريدس معاناة القبارصة الأتراك أثناء الفترة ١٩٦٣-١٩٧٤، وحاول أن يبني حجته على أساس زائف يتمثل في أن وصول القوات التركية في عام ١٩٧٤ كان بداية لمشكلة قبرص. وتناسى أيضا اتفاق تبادل السكان الذي أبرمه معي بضيينا في عام ١٩٧٥ واتفاق إنشاء منطقتين الذي وضع من أجل الحيلولة دون تعرض شعبي مرة أخرى لتلك المعاملة غير الإنسانية التي خضع لها طوال أحد عشر عاما الى حين خلاصه على يد تركيا.

وطالب السيد كليريدس بحق "اللاجئين" من القبارصة اليونانيين بالعودة الى الشمال، باعتبار ذلك شرطا مسبقا للسلام في الجزيرة. ولا شك أن من استمعوا إليه لم يتبينوا أن هذا مطلب بحياسة الحق في الزج باللاجئين من القبارصة الأتراك، الذين طردت غالبيتهم من ديارها ثلاث مرات خلال ثلاثة عقود، في عرض البحر، فهم لن يعودوا الى الجنوب للوقوع في نفس المحنة التي تعرضوا لها فيما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤.

والأدهى من كل شيء أن السيد كليريدس قد عمد، على نحو غير معقول، في بياناته بنيويورك وقبرص الى إنكار وجود المبدأ الأساسي المتعلق بـ "تبادل الملكيات والتعويض"، الذي حدده الأمين العام للأمم المتحدة بوصفه أحد المعالم الواردة في "مجموعة الأفكار" (S/24472، المرفق)، مما يقضي على كل ما تبقى من ثقة بيننا. وعلاوة على ذلك، فإن قوله بأنه لا يمكن تسوية مشكلة قبرص في إطار "اتفاقات عام ١٩٦٠ القديمة" يمثل تأكيدا واضحا بأن الهدف الأساسي من "خطة أكريتاس" الإجرامية، التي أعدت ونفذت لإزالة السكان القبارصة الأتراك من قبرص وتذليل كافة العقبات التي تحول دون إضفاء الطابع اليوناني على قبرص من خلال إلغاء هذه الاتفاقات، لا يزال حيا وقائما.

ومرة أخرى، عمد السيد كليريدس، في إطار شعوره بالأمان وهو يوجه نداء من طرف واحد للجمعية العامة للأمم المتحدة، الى تناسي ما سبق أن اعترف به أمامي في غليون (بحضور مستشاركم الخاص المعني بقبرص، السيد ديغو كوردوفيز)، وهو اعتراف قد كرره في وقت لاحق أمام السيد ريتشارد س. هولبروك بنيقوسيا، حيث أقر بأنه يدرك أنه لا يمثل حكومة القبارصة الأتراك وأنه لا يطالب بذلك.

وذكر السيد كليريدس أن ما يبرر عودته الى التظاهر الكاذب بأنه يمثل الجزيرة بكاملها وبكل ما بها من سكان هو أن ثمة اعترافا بإدارته بوصفها "حكومة قبرص".

ولم أكن أتوقع بالطبع من السيد كليريدس أن يخبر العالم أنه لا يمثل "حكومة قبرص"، فهو قد قام في عام ١٩٦٣ بتحطيم دولة الشراكة التي تأسست بموجب معاهدات عام ١٩٦٠ لهدف يتضمن، في حد قوله، "تحويل قبرص الى جمهورية قبرصية يونانية" وجعل القبارصة الأتراك الذين ساهموا في بناء الدولة الشراكة هذه مجرد "أقلية تخضع للحماية بقبرص اليونانية".

وقد ذكرتني كلمته أمام الجمعية العامة بما سبق أن اعترف به في مؤتمر صحفي بقبرص الجنوبية في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، حيث قال إن مقصده من حضور المحادثات المشتركة بين الطائفتين يتعلق بـ "أسباب تكتيكية" إذ أنه يرمي الى الموافقة على كل ما يرفضه الجانب القبرصي التركي، مما يعني بالتالي أنه سيبين أن الجانب التركي "جانب متصلب"، وقد تباهى أيضا بأن النجاح كان دائما حليفه في هذا التكتيك. وقد طبق السيد كليريدس هذا "التكتيك" مرة أخرى بالجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث زعم أنه مستعد لبدء المحادثات معي وأنه يرغب في ذلك.

ولم يكن أحد من المستمعين يتذكر بالطبع أن السيد كليريدس قد استند طوال تاريخه الى الرفض الكامل لكل ما يدعو الى تقاسم السلطة مع الجانب القبرصي التركي بناء على الاتفاقات الرفيعة المستوى للفترة ١٩٧٧-١٩٧٩. ومن بواعث السخرية أن السيد كليريدس قد فاز في انتخابين في إطار برنامج يقول بأنه سيعلن الاتحاد مع اليونان وأن مجموعة أفكار الأمم المتحدة تشكل مجرد خدعة للجانب القبرصي التركي.

وفيما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧، كانت مناشداتي الدائمة للسيد كليريدس بأن يجلس الى مائدة المفاوضات، استنادا الى مجموعة أفكار الأمم المتحدة، تتعرض للرفض بشكل مستمر، وذلك بحجة عدم وجود "خلفية مشتركة". وقد اضطر السيد كليريدس أن يقول شيئا في خطابه الى الجمعية العامة في عام ١٩٩٦ فيما يتصل برفضه المستمر للالتقاء معي:

"ونحن مستعدون لبدء مفاوضات وجها لوجه في عام ١٩٩٧ بمجرد التمهيد بشكل كاف لضمان النجاح. غير أننا لسنا راغبين، بعد ٢٢ عاما من المفاوضات التي لم تسفر عن نتيجة بشأن المسائل الرئيسية للمشكلة، في بدء جولة أخرى من المحادثات غير المثمرة. فالمحادثات، من ناحية، تقوض مصداقية عملية المفاوضات، ومن ناحية أخرى تجعل اهتمام المجتمع الدولي مركزا على جانب المشكلة الدستوري، وبذلك تحجب المسألة الحقيقية، وهي الغزو والاحتلال المستمر لمدة ٢٢ عاما، لجزء كبير من جمهورية قبرص على يد القوات التركية".

وعندما التقينا في نهاية المطاف في تروبتك، وبعد ذلك في غليون، بلغ به الأمر أن اعترض على مجرد ذكر مجموعة أفكار الأمم المتحدة.

وقد حطم في الواقع، بشكل مباشر ومن خلال قرارات الاتحاد الأوروبي التي اتخذت بإيعاز من الجانب القبرصي اليوناني واليونان، كافة المعالم التي كان يمكن للمحادثات أن تستمر بناء عليها. وشراء منظومة القذائف الروسية المتطورة س - ٣٠٠ وتوفير قواعد عسكرية وجوية وبحرية لليونان والتقدم من طرف واحد لعضوية الاتحاد الأوروبي ليست إلا أمثلة قليلة من أمثلة تحطيم المعالم المتصلة بأي حل.

وقد رفض السيد كليريدس لأول مرة المعلم المتعلق بـ "تبادل الممتلكات والتعويض"، فهو يعتقد أن عضوية الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تلغي هذه التعهدات التي سبق إعلانها. وقد أبلغني أنه لن يناقش معي "مسألة السيادة" لأن سيادة قبرص لا مساس بها وتحظى باعتراف دولي. ومن ثم، فقد اعتبرت اتفاقات عام ١٩٦٠ غير ذات صلة، وهذه الاتفاقات قد هيأت شراكة بين الشعبين وأدت الى وضع معلم يشدد على أن سيادة الجمهورية الاتحادية ذات المنطقتين سوف تنبثق عن هذين الشعبين.

وقد ارتأى السيد كليريدس أن التدمير المتعمد لجمهورية الشراكة لعام ١٩٦٠ وطرد القبارصة الأتراك من كافة أجهزة الدولة بقوة السلاح والمعاملة غير الإنسانية لهؤلاء القبارصة الأتراك طيلة أحد عشر عاما وتدمير ١٠٣ قرية واغتصاب أراضيها تجعل منهم السادة الشرعيين لقبرص، مما يعني بالتالي أنه لا يحق لنا أن نتحدث عن ترتيب جديد لحقوقنا، بوصفنا شركاء سابقين، حتى لا تتكرر تلك المحنة التي أبتلينا بها في الفترة ١٩٦٣-١٩٧٤.

وكنت أذكر السيد كليريدس دائما بأن تحطيم الشراكة لم يقض على الشريك القبرصي التركي، وأننا قد أنشأنا دولتنا. وفي ضوء استمرار اغتصاب الجانب القبرصي اليوناني لما كان ينبغي أن يسمى "مقعد الحكومة المشترك"، أصبح من الضروري بالتالي أن يدرك العالم وأن يدرك الجانب القبرصي اليوناني أيضا من يتحدث الى من عند الجلوس في جولة جديدة للمحادثات. والمحادثات المشتركة بين الطائفتين، والتي دارت لمدة عقود دون أن تأتي بأية نتائج ملموسة، لا يمكن لها أن تكون بمثابة العملية الجديدة. ومعاملة الطرفين بوصفهما متساويين من الناحية السياسية لا معنى له طالما يسمح لأحد هذين الطرفين المتساويين بالاستمرار في إطار عنوان كاذب وهو "حكومة قبرص"، مع اتخاذ قرارات من طرف واحد تؤثر على مستقبل قبرص بكاملها. وعندما تحدث السيد كليريدس بشأن هذا التباين، كان رده في غاية الوضوح. وقال لي إن استمرار المحادثات بين الطائفتين لا يبرر وقف الحكومة لأنشطتها الحكومية، وإنه لا يحق لي أن أتساءل عن هذه الأنشطة أثناء هذه المحادثات. وأصبح من الواضح بالتالي أن السيد كليريدس كان في منتهى الصدق عندما قال إنه يحضر المحادثات القائمة بين الطرفين لأسباب تكتيكية "من أجل الموافقة على كل ما يرفضه الجانب القبرصي التركي، مما يبين أن هذا الجانب القبرصي التركي جانب متصلب". وكانت هذه مكاشفة مفاجئة لنا، فقد أضعنا ثلاثة عقود فيما كنا نعتبره عملية جادة ترمي الى تحقيق نتائج

محددة. وقد أدركنا اليوم أن الأولوية لدى الجانب القبرصي اليوناني كانت، ولا تزال، متمثلة في "الأنشطة الحكومية"، من قبيل الإعداد للمطالبة بعضوية الاتحاد الأوروبي من طرف واحد. والمحاولات القبرصية اليونانية القائمة منذ عام ١٩٦٣ والتي تستهدف تحويل قبرص إلى جمهورية قبرصية يونانية قد دخلت الآن في مرحلة جديدة: فالزعامة القبرصية اليونانية ترى أنها قد خدعت العالم تماما، وأن سند ملكية قبرص قد أصبح في حوزتها. وإعلاننا للاستقلال، الذي يرجع إلى عام ١٩٨٠ والذي كان يرمي إلى تفهم هذه الزعامة ما سبق أن قاله الرئيس كلينتون من أن ثمة مالكيين لقبرص، القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون، لم يكن كافيا لإثبات هذه الحقيقة أمامها، وهذا أمر واضح.

وتفسير الاتحاد الأوروبي للطلب القبرصي اليوناني بوصفه "طلبا صحيحا من جانب قبرص" قد قضى على أي أمل في إعادة التوحيد داخل هيكل فيدرالي، فالزعماء القبارصة اليونانيون يرون أنهم قد حصلوا على سند لامتلاك قبرص، وأن هذا سيصبح، إن عاجلا أو آجلا، أمرا واقعا لا جدال فيه، من خلال عضوية الاتحاد الأوروبي.

والتوازن الذي تحقق بين تركيا واليونان في عام ١٩٦٠ هو الذي منع اليونان في عام ١٩٧٤ من اغتصاب قبرص، كما أن "هذه الاتفاقات القديمة" هي التي أدت إلى "الوضع" الذي كان من المفترض فيه أن يكون درعا لأية تسوية مستقبلية. وكان ثمة تعزيز داخلي للتوازن الخارجي الدقيق بين البلدين الأم من خلال توفير دولة مشاركة، بشرط عدم جواز قيام أي من الطائفتين بفرض إرادتها السياسية على الطائفة الأخرى، أو السيطرة عليها، مع تزويد كل منهما بالاستقلال في "الشؤون الطائفية". وبالتالي، فقد تحقق نظام فيدرالي عملي فريد. وهذا النظام الفريد وهذه المشاركة قد تحطما على يد الجانب القبرصي اليوناني بقوة السلاح، ويسعى هذا الجانب جاهدا إلى الإفلات من ذلك دون عقوبة، كما لو كانت جمهورية قبرص دولة قبرصية يونانية محضة يمثلها هذا الجانب بوصفه دولة لقبرص. و "الزعيم اليوناني"، الأسقف مكاريوس، هو الذي سجل في عام ١٩٦٣ أن الاتفاقات لا تؤدي إلى إنشاء دولة. وقد أعلن: "ليس ثمة دولة قبرصية ... فنحن يونانيون". ويحاول السيد كليريدس من هذا المنطلق أن يحول الجزيرة إلى جمهورية يونانية ثانية، ونحن أترك قبرص نرفض الموافقة على هذه المحاولة الإجرامية الرامية إلى الاستعمار.

والمقتطفات التالية من الصحف اليونانية القبرصة تكفي لبيان مدى قيام الزعامة القبرصية اليونانية بدمج "قبرص" مع اليونان، وقيامها بعد ذلك بالتباهي بأنها قد نجحت في الاضطلاع بعملية دمج كاملة وأن ما تبقى سيتم من خلال العضوية في الاتحاد الأوروبي:

"صرح السيد كليريدس بأن المسافة بين اليونان وقبرص قد أصبحت صفرا، وقال 'إن اليونان وقبرص قد قررتا أن تظلا في نفس الخط الدفاعي من أجل كفالة حقوق قبرص اليونانية'".  
(صحيفة فليفتروس القبرصية اليونانية، بتاريخ ٥ تموز/يوليه ١٩٩٨)

"إن اليونان هنا، لأن قبرص هي اليونان" (تصريح للرئيس اليوناني ستفانوبولس وارد في صحيفة سميريني القبرصية اليونانية، بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨).

وعلاوة على ذلك، يتهمنا السيد كليريدس، نحن وتركيا، باتباع سياسات انفصالية. ومن الواضح أنه ينتظر منا أن نعترف بالمؤسسة القبرصية اليونانية بوصفها حكومة لنا. وهذا لم يحدث حتى الآن، ولن يحدث على الإطلاق. فالانفصال يعني الخروج عن دولة تتمتع بالمشروعية. ولكننا قد طردنا من الدولة المشتركة بقوة السلاح في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣. والمحاولة القبرصية اليونانية الفاشلة لتحويل قبرص إلى جمهورية قبرصية يونانية قد أفضت إلى تقسيم الجزيرة. ورغم أن هذه المحاولة قد فشلت، فإن تصميم الزعماء القبرصيين اليونانيين على مواصلة الخداع والقول بأنهم يشكلون "حكومة قبرص" قد اضطرنا إلى اثبات العكس. ومن هنا، فإننا قد أعلننا أننا نشكل دولة. ورفض مشاهدة هذه الحقيقة، إلى جانب القيام بدلا من ذلك بغزو الأولوية لـ "النشاط الحكومي" و "عضوية الاتحاد الأوروبي"، من أجل "مناصرة إضفاء الطابع اليوناني على قبرص" على حد تعبير السيد كليريدس، قد اضطرانا إلى اتخاذ خطوة جديدة لكفالة وجودنا كشعب قبرصي تركي. ومن هذا المنحى، قمنا بالعرض الأخير المتعلق بالاتحاد التعاهدي، مما يتضمن تحركا في اتجاه الوحدة، وإن كان ذلك يستند إلى الحقائق القائمة في قبرص، أي إلى وجود شعبين وديمقراطيتين وإدارتين على أرض الجزيرة، كما سبق أن قال وزير خارجية إيطاليا - السيد لامبرتو ديني.

وإنني متهم بالتقاعس عن الاستعداد لحل المشكلة. ومن العجيب تماما في هذا الشأن أن توقيعي يذيل كافة الصيغ التي وضعت لإجراء تسوية عادلة من جانب مختلف الأمانات العامة للأمم المتحدة. ورفض القبارصة اليونانيين لهذه الوثائق هو الذي حال دون إيجاد تسوية ما. وعمليات الرفض هذه ترجع إلى أن الطرف المغتصب للسلطة يحظى باعتراف دولي بوصفه "حكومة قبرص" الشرعية.

والسيد كليريدس يرغب في كفالة الأمن لجميع القبارصة - في ديارهم ولدى طوائفهم. والمقترحات المتصلة بالأخذ بتسوية اتحادية تعاهدية ستحقق هذا بالكامل بالنسبة لقبرص، والتسوية الاتحادية التعاهدية ستضع حدا للزعم القائل بأن الإدارة المشكلة بكاملها من قبارصة يونانيين تمثل حكومة الكافة، وأن من حقها أن تقذف بجميع اللاجئين القبارصة الأتراك إلى عرض البحر بموجب دعوى من حقوق الإنسان.

والسيد كليريدس يحبذ لجميع القبارصة أن يسعوا لاكتساب الرزق في جو خال من القيود الاقتصادية والخوف من الاضطرابات. واقتراحي بالأخذ بتسوية تستند إلى أساس اتحادي تعاهدي سيوفر هذا على نطاق واسع. وعندما يتبين للجانب القبرصي اليوناني أن القبارصة الأتراك يشاركون في ملكية هذه الجزيرة، ويتمتعون بنفس ما لأفراد هذا الجانب من حقوق مع احتياج القبارصة اليونانيين للتعاون معنا على قدم المساواة، فإن هذا يعني التحرر من القيود الاقتصادية والخوف من الاضطرابات. ومن الغريب أن الشخص الذي يقدم هذه الرؤية العظيمة يمثل ذات السلطة التي ما فتئت تقوم بعناد بفرض حظر على شعب غير

إنساني وغير شرعي على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والرياضية لمدة تصل الآن إلى ٢٥ عاما. لأننا "مدانون" بعدم الانحناء للتطلعات القبرصية اليونانية.

وإنني أتحدى السيد كليريدس أن يزيد هذه القيود التي تكتنفنا لإثبات أنه رجل صادق الوعد، وأنه لا يقدم تأييدا شفويا كاذبا لتلك المبادئ السامية لأسباب تكتيكية.

والتسوية الاتحادية التعاهدية من شأنها أن تربط بين الدولتين فيما يتصل بضروريات وجود قبرص موحدة على صعيد القمة، كما أن من شأنها في نفس الوقت أن تمنع الزعماء القبارصة اليونانيين من العودة لفرض تدابير التقييد والمضايقة، والحظر الاقتصادي وغير الاقتصادي علينا في المستقبل. وما نقترحه يتفق مع صورة من صور التعايش القائم على أساس المساواة والسيادة السياسيتين. ونحن نتخذ احتياطاتنا إزاء الأفعال، ولن نتأثر بمجرد الكلام.

والسيد كليريدس قد أعلن أنه يرغب لكافة الأطفال القبارصة أن يدركوا التراث الثقافي والديني الذي يميزهم، إلى جانب تمكينهم من الاحتفاظ بهويتهم وحقوقهم السياسية في المستقبل دون خوف من الوقوع تحت سيطرة أي جانب. وفيما يخص كفالة الهوية والحقوق السياسية دون خوف من الوقوع تحت سيطرة أي جانب، أشجع السيد كليريدس على أن يوافق على أن الأخذ بتسوية اتحادية تعاهدية سيقضي تماما على مثل هذه المخاوف. وإذا كانت رؤية السيد كليريدس تتمثل في كل ما يقوله بالفعل، فلماذا يصر إذن على إجراء تسوية من شأنها أن تعطي القبارصة اليونانيين فرصة لتكرار أحداث الفترة ١٩٦٣-١٩٧٤ في قبرص؟

واهتمام السيد كليريدس بشأن توفير سلطة واحدة لاتحاد يضم طائفتين ومنطقتين مع عدم انقسام هذا الاتحاد واتسامه بالوحدة، إلى جانب دخوله في عضوية الاتحاد الأوروبي، لا يبعث على الطمأنينة لدينا، فالجانب القبرصي اليوناني لم يكن يؤمن في أي وقت باتحاد ذي منطقتين، كما أنه لم تسبق له الموافقة إطلاقا على تمتعنا بمساواة سياسية سيادية، مما يعد في غاية الضرورة من أجل إعادة تشكيل دولة شراكة بين طرفين متساويين. وهو الذي حطم كافة فرص التسوية الاتحادية برفضه الاعتراف لنا بالمساواة والسيادة على الصعيد السياسي.

وهو يتخذ موقفا يقول بأن عودة جميع اللاجئين من القبارصة اليونانيين شرط مسبق للتسوية، ومع هذا فإنه يفضل أن يتجاهل أن هذا الطلب يفضي إلى القضاء على القاعدة الأساسية المتعلقة بوجود منطقتين.

وتأكيديه بأن "هذا الاتحاد سيزدهر في الداخل والخارج في ضوء عضويته في الاتحاد الأوروبي" يدل على أنه لا يكن احتراما يذكر للجانب القبرصي التركي، فهو يدري دون شك بالسياسة المتبعة من



جانب الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وتركيا في هذا الشأن، وهي سياسة شديدة الوضوح. والسيد كليريدس لا يدرك أن القبارصة الأتراك، مثلهم مثل القبارصة اليونانيين، يتسمون بالنضج وتقدير المسؤولية، وأنهم ليسوا بحاجة إلى من يبين لهم ما ينفعهم وما يضرهم. وتدخل الاتحاد الأوروبي في مشؤون قبرص، بناءً على موافقة ودعوة الجانب القبرصي اليوناني واليونان، قد أطاح بأسس التسوية الاتحادية، ومع هذا، فإن السيد كليريدس ينتظر منا أن نقنع بأن الهيكل الاتحادي سيكون ما يلزم من ضمانات وسيصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي.

ولن يتقبل أي قبرصي تركي تصريح السيد كليريدس، بوصفه تصريحاً أميناً صادقاً، وذلك عندما قال إنه يرى "أن الثغرة القائمة بين طلبات واحتياجات القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين العاديين، فيما يتصل بالتسوية، ليست كبيرة كما يبدو".

والثغرة بين كل من شعبينا تتعلق بالثقة، وتستند إلى محاولة القيام تحت تهديد السلاح بفرض الإرادة السياسية للقبارصة اليونانيين علينا بوصفهم "حكومة قبرص"، مع أنهم يدركون تماماً بعدم وجود تبرير قانوني أو معنوي للقيام بذلك. وهذه المحاولة غير المشروعة وغير الأخلاقية التي امتدت خمسة وثلاثين عاماً قد خلقت أزميتين عميقتين تتعلقان بالثقة والأمن فيما بين الشعبين. والتسوية الاتحادية التعاهدية هي وسيلة التغلب على هاتين الأزميتين، في الوقت المناسب، فهي ستوفر أمناً واسع النطاق لكلا الجانبين، اللذين سيحظيان بالسيادة المطلقة في دولتيهما مع مشاركتهما في المهام المتفق عليها على الصعيد الاتحادي التعاهدي.

وإنني مستعد للاجتماع مع السيد كليريدس بمجرد أن يعلن على العالم ما سبق أن قاله لي وما كرهه بعد ذلك أمام الآخرين من أن إدارته ليست حكومة للقبارصة الأتراك ولا نتطلع لهذا، حتى يتبين العالم، بما فيه بلدان الاتحاد الأوروبي، أن التقدم بطلب من طرف واحد، أي من "حكومة قبرص" المزعومة لا يتعلق إلا بطلب من الجانب القبرصي اليوناني وحده، ولا يشمل بأي حال أو بأي أسلوب قبرص بكاملها ولا يتصل بالقبارصة الأتراك في الشمال.

والدعوة إلى إجراء محادثات كزعيمي طائفتين، مع القيام في نفس الوقت بمخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة كـ "رئيس لقبرص" والإشارة إلى الإدارة القبرصية اليونانية باعتبارها "حكومة قبرص"، ليست إلا خطوة تكتيكية لا تستحق الاعتبار الجاد.

والجمهورية التركية لقبرص الشمالية حقيقة واقعة، شأنها شأن الإدارة القبرصية اليونانية في الجنوب. والإرادة السياسية لدى شعبي أصيلة وديمقراطية، شأنها شأن الإرادة السياسية لدى الشعب القبرصي اليوناني. والجمهورية التركية لقبرص الشمالية ليست لديها سياسة لتمديد نطاق حدودها أو سيادتها كيما يشمل الجنوب. ومن الواجب على الإدارة القبرصية اليونانية أن تعلن تصريحاً مماثلاً يتضمن

أنها لا تتبع سياسة للسيطرة على الشمال. وينبغي تشكيل لجنة مستقلة للمطالبات للعمل بشأن أساليب تبادل الملكيات والتعويضات مع وقف جميع الأنشطة الداخلية والدولية المخالفة لذلك.

ويجب تقبل الوجود التركي بوصفه السائد الآن: أي بوصفه رادعا قانونيا لشاغلي مقعد الحكومة المشتركة، ممن يستغلون عنوان "حكومة قبرص" للإضرار بمصالح القبارصة الأتراك وبحقوقهم في المساواة والسيادة. ووجود القوات التركية هو الذي وفر لشعبي السلام والأمن. وتركيا ملتزمة، بوصفها الوطن الأم الكافل لنا، بمساعدتنا في الاحتفاظ بالسلام على أرض الجزيرة.

ويزعم السيد كليريدس أن "حكومة جمهورية قبرص"، التي يعلم تماما أنه لا يمثلها، "ستواصل ممارسة حقها السيادي في تعزيز دفاعها طالما بقيت القوات التركية في قبرص" وأن هناك "تهديد مستمر ضد قبرص من جراء القوة العسكرية التركية البالغة التفوق التي ترمي إلى إبقاء الجزيرة رهينة أبد الدهر، وتحطيم سيادتها، وتحويلها إلى مجرد محمية تركية". ومن الغريب حقا أن ينظر السيد كليريدس إلى نفسه بوصفه حاميا لسيادة قبرص، في حين أن الزعامة القبرصية اليونانية هي التي حطمتها وقسمتها من جراء ما حاولته من تحويل دولة شراكة إلى دولة قبرصية يونانية. ومن دواعي الغرابة أيضا أن توصف تركيا بأنها تهديد لـ "قبرص" في حين أن تركيا هنا لمنع إفناء القبارصة الأتراك. وينبغي للزعامة القبرصية اليونانية أن تعترف بخطتها وأن تقر بالحقائق السائدة في قبرص إذا كان لديها اهتمام بالفعل بتهيئة مستقبل مشترك لنا.

(توقيع) رؤوف دنكتاش  
رئيس الجمهورية

-----